

ذلك أننا نجد كتباً مترجمة إلى لغتنا العربية لا عن لغة الاصل، بل عن ترجمة لها في لغة أخرى. ونحن نعرف كتباً أصلها مؤلف بالانجليزية، ولكنها منقولة إلى لغتنا عن ترجمة فرنسية، وأخرى أصلها موضوع بالفرنسية ترجمت عن ترجمتها الانجليزية، وأخرى أصلها ألماني أو لاتيني أو يوناني أو غير ذلك، نقلت إلينا عن ترجمتها الانجليزية أو الفرنسية أو التركية أو غيرها. والواقع أنه ما دام الناقل لا يعرف لغة الاصل، فلا سبيل له إلى أن يعرف مقدار الصحة والامانة في الترجمة التي اعتمد عليها معرفة صحيحة.

ومن طرق الترجمة أيضاً طريقة التلخيص. ونحن نجد نماذج كثيرة لهذه الطريقة في تاريخ الترجمة عن اليوناني والسرياني عند العرب. وإذا نظرنا في الاصول المترجمة على هذا النحو، وجدنا أنها في حاجة إلى شرح والبسط، لا إلى الاختصار، واذن فإن الذي دعا المترجمين إلى اختصارها هو تيسير الترجمة بالتخلص من بعض الصعوبات، كما دعاهم أيضاً إلى سلوك هذه الطريقة حاجة المبتدئين في التعليم إلى الاكتفاء بالمختصرات ليحفظوها عن ظهر قلب. ومن طرق الترجمة أيضاً، التزام بعض القيود اللغوية، مثل ترجمة الشعر شعراً مع التزام وزن الاصل، أو التزام الصناعات اللفظية الاخرى، وهذه الترجمة سقيمة لا تعطى شيئاً من النتائج الجيدة لما يثقلها من التكلف، ولأن لكل لغة خواصها في دلالات ألفاظها وأوضاعها، واتصال كل كلمة بطائفة من الكلمات ذات معان معينة، مما يجعل محيط التعبير في أي لغة مختلفاً في حدود معانية عن محيط التعبير في غيرها من اللغات. وأقوى ما يكون هذا الاختلاف ظهوراً في الشعر.

وبالجملة، فإن الترجمة بطريقة استيعاب النص، وفهم معناه، ثم التعبير عنه باللغة المنقول إليها، والترجمة الحرفية كلمة كلمة، هما الطريقتان الرئيسيتان، وينبغي التوفيق بينهما لضمان الامانة في النقل من جهة، والوضوح في التعبير من جهة أخرى.

وأكبر ما يعق في الترجمة من خطأ هو ما يسمى بالفرنسية sens-Non وهو أن يخلو النقل من معنى من معاني الاصل، ويورد المترجم شيئاً آخر في مكانه